أخر بوجه عام كوضع المشتقات والمركبات والمجازات والمراد بالوضع هنا مايعم الشخصي والنوعي فدخلت المركبات بناء على ماهو التحقيق من أن دلالتها وضعية وانها داخلة في دلالة المطابقة على ماحققه شارح المطالع موجها له بان المعنى من الوضع في تعريف دلالة المطابقة ليس وضع عين اللفظ لعين المعنى فقط بل أحد الامرين اما وضع عينه لعينه أو وضع أجزائه الاجزائه بحيث تطابق أجزاء اللفظ أجزاء المعنى والثاني متحقق في دلالة المركب فلا تكون خارجة عن الدلالات اه وبهذا التحقيق يندفع اشكال خروجها عن الدلالات بناء على انها موضوعة فترد نقضا على الحصر بان يقال ان دلالة المركب خارجة عن الاقسام الثلاثة لانها ليست مطابقة اذ الواضع لم يضعه لمعناه ولا تضمنا لان معناه ليس جزأ للمعنى الموضوع له ولا التزاما اذ ليس معناه خارجا عن المعنى الموضوع له وملخصه انه لما لم يكن الوضع متحققا فيها انتفت الدلالات كلها ضرورة انها تابعة للوضع ومحصل الجواب منع كونها ليست وضعية بل هي وضعية لان الدلالة الوضعية ليست هي عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له والا لما كانت دلالة التضمن والالتزام وضعية بل ما يكون للوضع مدخل فيها على ما فسرها القوم به فتكون دلالة المركبات وضعية ضرورة ان لاوضاع مفرداته دخلا في دلالته (قوله بتوسط الوضع) متعلق بيدل زاده لدفع انتقاض التعاريف الثلاثة بعضها ببعض فيما اذا وضع لفظ الشمس مثلا للجرم واللضوء والمجموع باوضاع متعددة فان دلالته على الضوء يصح ان تكون حينئذ مطابقة لكونه تمام ماوضع له وتضمنا لكونه جزء ماوضع له والتزاما لكونه لازم ماوضع له بالنظر لاختلاف الاوضاع فبزيادة هذا القيد تتم التعاريف خالية عن النقض و بعضهم أجاب بتقدير الحيثية وصنيع الشارح يرجع اليه كما يعلم مما نقلناه سابقا عن الحواشي الفتحية (قوله على تمام ماوضع له) لم يكتف بقوله ماوضع مع ان ماوضع له لا يصدق الا على تمام ماوضع له قصدا الى التأكيد أو رعاية لمايقتضيه حسن التقابل بجزء ماوضع له بحسب العرف نقله في الحواشي الفتحية عن شارح القسطاس ولم يقل على جميع ماوضع له للاشعار بالتركيب ولهذا سقط ماقيل كان الاولى حذفه لايهامه اشتراط التركيب في المعنى المطابقي وليس كذلك لان المعنى المطابقي قد يكون بسيطا ولايهامه ان الدلالة على آخر أجزاء الشئ كالعاشر من العشرة مثلا مطابقة اذ تمام الشئ غايته مع انها دلالة تضمن قطعا اه وماذكره من دلالة لفظ عشرة مثلا على العاشر فهذا أمر فرضي لانا نمنع أن لفظ عشرة يدل على العاشر وحده بل انما تدل على جملة الآحاد العشرة مطابقة نعم هي قد تدل على كل واحد من الآحاد دلالة تضمن لكن في ضمن دلالة المطابقة اذ دلالتها على العاشر بخصوصه ترجيح بلا مرجح وقد تقرر في الآداب ان مادة نقض التعريفات لابد أن تكون متحققة الوقوع فلا يصح النقض بالامور الفرضية ثم ان مافي قوله ماوضع واقعة على معنى الذي وضع أو شئ وضع وضمير وضع يعود الى اللفظ فالصلة أو الصفة جرت على غير من هي له فكان حقه ابراز الضمير وأجيب بان ذلك في الوصف وأما الفعل فلا وقد نقل بعض أشياخنا عن الهمع جريان الخلاف في الفعل أيضا وان أمن اللبس (قوله بخلاف البسيط) بالمعنى المقابل للتركيب اللفظي لا للتركيب الطبيعي ولو قال بخلاف المفرد لكان أولى و بذلك علم ان التمثيل بالنقطة غير مناسب لايهامه غير المراد هنا اذ النقطة ذو وضع لا ينقسم حسا ولا وهما ولا عقلا قاله القليوبي وهو غلط فاحش منشاه اشتباه التركيب والافراد الذين هما صفة اللفظ بالبساطة والتركيب اللذين هما صفة المعنى والكلام هنا في الثاني دون الاول (قوله كالنقطة) هي نهاية الخط الذي هو نهاية السطح الذي هو نهاية الجسم التعليمي وتمام الكلام مذكور في حاشيتنا على شرح القاضي زاده الرومي على أشكال التأسيس في علم الهندسة (قوله وعلى مايلازمه) أي ودلالة اللفظ بتوسط الوضع على معنى يلازم ذلك المعنى الذي وضع له اللفظ يعني يلزم من العلم بالملزوم الذي هو مفهوم اللفظ الموضوع له العلم باللازم من غير احتياج الى واسطة كما هو حقيقة اللزوم البين بالمعنى الاخص وسيأتي ولم يقل كسابقه ان كان له لازم لعله للعرى على طريقة الامام القائل بان المطابقة تستلزم الالتزام كما سيأتي ذلك أو انه لم يجر على تلك الطريقة وحذفه لعله من سابقه وهو احتمال بعيد (قوله أيضا) أي كلازمه في الذهن فيكون اللزوم ذهنيا وخارجيا كلزوم الزوجية للاربعة وقوله أم لا أي

بتوسط الوضع (على تمام (ماوضع له بالمطابقة) لمطابقته أي موافقته له من قولهم طابق النعل النعل اذا توافقتا (و) يدل (على جزئه) أي على جزء ما وضع له (بالتضمن) لتضمن المعنى لجزئه (ان كان له جزء) بخلاف البسيط كالنقطة (وعلى مايلازمه) أي مايلازم ماوضع له (في الذهن بالالتزام) لالتزام المعنى أي استلزامه له سواء لازمه في الخارج أيضا أم لا (كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما) أي الحيوان أو الناطق (بالتضمن

لم

هذه حاشية العالم العلامه والحبر البحر الفهامه وحيد عصره وفريد دهره الفاضل الشيخ حسن العطار على شرح شيخ الاسلام زكريا الانصاري على متن ايساغوجي في المنطق نفعنا الله بهم وبعلومهم آمين

(وبهامشها الشرح المذكور)

(طبع بالمطبعة الميمنية)
على نفقة أصحابها (مصطفى البابي الحلبي وأخويه)
(بمصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان من سمحه كل نوع من أجناس الموجودات بمنطقه الفصل وشرف النوع الانسانى بما أودعه من خاصة العقل فتجلى باشراف النفوس الناطقة وتحلى بلطائف المعارف البارعة الرائقة أحمده سبحانه وتعالى على عظيم افضاله وأشكره على جزيل نواله وأصلى وأسلم على أفضل مخلوقاته سيدنا محمد الذى هو الوسيلة العظمى لاستمداده هبانه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأحبابه وأحزابه *(وبعد)* فيقول المفتقر لرحمة ربه الغفار حسن بن محمد الشهير بالعطار انى لما تصدرت لاقراء الشرح المتداول على متن ايساغوجى للعلامة الفاضل والفهامة الكامل أفضى القضاة شيخ الاسلام زكريا الانصارى تغمده الله برحمته أمعنت النظر فيما كتبه العلامة الدلجى عليه من الحواشى وما كتبه العلامة الشيخ يوسف الحفنى ولم يكن بين يدى من مواد الكتاب غيرهما فوجدت العلامة الثانى قد استمد أكثر حاشيته من الاول وعليه فى أكثر المناقشات والمباحث عوّل وزاد عليه زيادات أكثرها مأخوذ من شرح العلامة المشتهر فى الآفاق سعد الدين التفتازانى على متن الشمسية وان ترك العزو اليه فى بعضها ونظرت فى حاشية أخرى أظنها للشيخ مصطفى الطائى الحنفى فوجدته من الحاشيتين المذكورتين قد استمد وعلى ما فيهما عوّل واعتمد وزاد بعض أشياء نقلها عن مواد الكتاب ولم يأت من أفهامه بشئ تبتهج به الطلاب فاعرضت عن النظر فى حاشيته وعولت على ما كتبه الفاضلان المذكوران متعرضا لتبيين ما وقع فيهما من الخلل والسهو بالرجوع الى أصول الفن المحررة وأفهام المهرة الاذكياء التى هى فى كتبهم مسطرة مقررة كشرح العلامة القطب الرازى على متن المطالع وشرحه على متن الشمسية وكذلك شرح العلامة التفتازانى عليه وحواشى التهذيب لجلال الدين الدوانى وحاشية مير أبى الفتح عليه وهى المرادة حيث قلت قال فى الحواشى الفتحية وغير ذلك من نفائس الكتب التى كادت رسومها تندرس ويرجع بخفى حنين من يحاول تحصيلها ويتأنس لتلاطم أمواج الفتن فى هذا الزمان واشتغال الخواطر بحوادث الحدثان والى الله المشتكى فهو اللطيف الخبير السميع البصير فحاولت من الزمان أدنى فراغ مع تجرعى

جواب ما هو على ما يقال فى جواب أى شئ هو خالية عن البيان مع انه لم يتعرض لوجه تقديم النوع على غيره فالاولى ان يقال الجنس لعمومه على النوع ولان النوع تحته باعتبار سلسلة الكليات وذكر النوع بعده لكونه تحته فى الرتبة وذكر الفصل عقب النوع لانه جزؤه الخاص به وقدم الخاصة على العرض العام لاختصاصها بالنوع فهى أقرب اليه منه فلم يبق الا تأخير العرض العام ثم ان هذه مجرد توجيهات خالية عن الجدوى فالاشتغال بها ليس من دأب المحصلين (قوله ولما كان الخ) تمهيد لوجه ذكر مباحث الالفاظ فى كتب المنطق وبيان انها ليست من مقاصده بل من مباديه لخروجها عن موضوعه والنوقف هنا نوقف شروع أى ان الشروع فى مسائل علم المنطق يتوقف على معرفة هذه المباحث اللفظية لانها وسائل له ومباد قال فى شرح المطالع البحث الكلى عن الالفاظ غير مختص بلغة دون لغة من مقدمات الشروع فى المنطق والا فالمنطق من حيث انه منطقى لا اشتغال له بها اه ثم لا يخفى قصور عبارة الشارح لان المتوقف هو التصور والتصديق فان الكل من قبيل المعانى لا خصوص الكليات الخمس قال السيد فى حواشى شرح الشمسية المنطقى اذا أراد أن يعلم غيره مجهولا تصورا أو تصديقا بما بالقول الشارح أو بالحجة فلا بد له هنالك من الالفاظ فيمكنه ذلك وأما اذا أراد أن يحصل هو لنفسه أحد المجهولين بأحد الطريقين فليس هنالك الالفاظ أمر اضروريا اذ يمكنه تعقل المعانى مجردة عن الالفاظ لكنه عسر جدا وذلك لان النفس قد تعودت ملاحظة المعانى من الالفاظ بحيث اذا أرادت ان تتعقل المعانى وتلاحظها تتخيل الالفاظ وتتنقل منها الى معانيها ولو أرادت ان تتعقل المعانى صرفة صعب عليها ذلك صعوبة يشهد بها الرجوع الى الوجدان (قوله الدلالات الثلاث) حصر الدلالة الوضعية فى الثلاثة عقلى كما حققه الدوانى وأورد عليه انه انما يكون عقليا اذا لم تفد مفهوما منها بقيد الجبنية كما وقع فى عبارة المتقدمين وأما اذا قيدت به لئلا ينتقض تعريف كل منها بالآخرين كما وقع فى عبارة المتأخرين واشتهر بيانه بين المحصلين فلا يكون عقليا بل استقرائيا بالجواز أن يدل لفظ على جزء الموضوع له لا لكونه جزأ منه بل لكونه لازما لجزئه الموضوع له أو لكونه جزء اللازم الموضوع له الى غير ذلك من الاعتبارات وأجيب عن هذا الايراد بمنع تحقق تلك الدلالات بسند ان السبب الاضعف لا يؤثر فى المسبب مع وجود السبب الاقوى كما ان الشمع لا يؤثر فى اضاءة الارض مع وجود الشمس وهذا معنى قول السيد الشريف ان اللفظ اذا دل بأقوى الدلالتين التى هى المطابقة لا يدل عليه بأضعفها التى هى التضمن والالتزام وردبانا لا نسلم ان الدلالة الضعيفة لا تجامع القوية اذا كانتا من جهتين مختلفتين وأجاب فى الحواشى الفتحية بان قيد الحيثية هنا بمعنى التعليل المتعلق بنفس الوضع وباقى القيود لتعيين ذلك الوضع المعلل به كما هو المتبادر من عبارة صاحب الكشف والكاتبى لا بمعنى التعليل المتعلق بالوضع مع باقى القيود * وحاصل التعريفان ان المطابقة دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذى ذلك المعنى تمام الموضوع له بذلك الوضع والتضمن دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذى ذلك المعنى جزء الموضوع له بذلك والالتزام دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذى ذلك المعنى خارج عن الموضوع له بذلك الوضع ولا يخفى انه على هذا لا يتصور واسطة بين الاقسام الثلاثة والوسائط المذكورة مندرجة تحتها قطعا ضرورة ان ما يتعلق بنفس الموضوع له مندرج فى مفهوم المطابقة وما يتعلق بجزئه مندرج فى مفهوم التضمن وما يتعلق بخارجه مندرج فى مفهوم الالتزام (قوله وأقسام اللفظ) أى من الافراد والتركيب وغيرهما وهو عطف على قوله الدلالات (قوله وهو ما وضع لمعنى) تفسير للفظ الدال وأما الوضع فهو لغة جعل الشئ فى حيز وعرفا له معنيان أحدهما جعل الشئ بازاء المعنى ليدل عليه بنفسه وهذا هو المعنى الاخص المتبادر منه عند الاطلاق المعتبر فى اصطلاحاتهم وتنبنى عليه الاحكام اللفظية من الدلالات الثلاث والترادف والاشتراك وغيرها الفارق بين الحقائق والمجازات وثانيهما جعل الشئ بازاء المعنى ليدل عليه ولو بمعونة القرينة وهو المعنى الاعم الشامل للحقيقة والمجاز وينقسم كل من المعنيين الى وضع العين للعين كما فى المفردات والى وضع الاجزاء للاجزاء كما فى المركبات وأيضا ينقسم الى الوضع الشخصى وهو وضع الشئ الملحوظ بخصوصه للمعنى كوضع الانسان للحيوان الناطق والى الوضع النوعى وهو وضع الشئ الملحوظ مع أشياء

ولما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وأقسام اللفظ بدأ ببيانها فقال (اللفظ الدال بالوضع) وهو ما وضع لمعنى (يدل)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال سيدنا ومولانا العالم العامل العلامة الحبر البحر الفهامة حجة المناظرين وحلة الطالبين قدوة العارفين مربي السالكين شيخ الاسلام والمسلمين ذو التصانيف الجيدة والفتاوى المفيدة والتآليف الجامعة النافعة والابحاث الساطعة القاطعة زين المحافل نفر الاماثل أبو الفضائل والفواضل أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الانصاري الشافعي أمتع الله بوجوده ونفع بعلمه وجوده بمحمد وآله وعترته آمين بسم الله الرحمن الرحيم

من غصصه مالا يساغ ورقيت ماسنح لي مع شغل بالي ونكد أحوالي في هذه الاوراق عسى أن تقع موقعا لدى الاذكياء الحذاق وحيث قلت قال في الحاشية أو قال المحشي ونحو ذلك فرادي ماذكره العلامة الدلجي أو قلت قيل ونحوه فرادي ما قاله العلامة الشيخ يوسف الحفناوي وما نقلته عن غيرهما لقائله نسبته وما كان خاطري أباعذرته بدون عز وتركته والله أسأل أن ينفع بها وهو حسبي ونعم الوكيل (اعلم) أنه مما يشحذ في صناعة التعليم والتدوين التكلم على البسملة من الفن المشروع فيه تحصيلا للبركة واشعارا لذهن الشارع في الفن ببعض مسائله اجمالا ليستأنس بذلك ويستعد اليه بعد وليس كل فن يمكن التكلم على البسملة منه فالعلوم الحكمية بأسرها لا يمكن الكلام على البسملة منها كالطب والهندسة والهيئة وغيرها أما أكثر العلوم الادبية والشرعية فيمكن ذلك مع شدة المناسبة وضعفها كالنحو والفقه والخط وأصول الفقه وانما قلنا أكثر العلوم الادبية لان بعضها يشارك العلوم الحكمية فيما ذكرناه آنفا كالعروض وانشاء الرسائل وقرض الشعر وبهذا تعلم أن التكلم على البسملة من فن المنطق غير ظاهر المناسبة * وبيانه ان معنى التكلم على شئ بعلم من العلوم هو اجراء ذلك الشئ على قواعد ذلك العلم وتطبيق قواعده عليه فالتكلم على قولنا زيد أسد مثلا من علم النحو هو الحكم على زيد بانه مبتدأ وأسد خبر ومن علم البيان جعله من قبيل التشبيه البليغ أو الاستعارة التصريحية الى غير ذلك وانما يتم ماذكر اذا كان المتكلم عليه داخلا تحت موضوع العلم المتكلم به وموضوع علم المنطق هو المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها توصل الى مجهول تصوري أو تصديقي فلا يبحث المنطقي عن المعاني الجزئية الا استطرادا تتميما للبحث عن حال الكليات كما سيأتي ولا عن المعاني الكلية مطلقا بل من حيث الايصال وحينئذ فالبسملة بعض معاني ألفاظها جزئي كمعنى لفظ الجلالة وان كان اللائق بالادب عدم التجزئ باطلاق لفظ الكلي والجزئي في أمثال هذا المقام واسم باعتبار جعل اضافته بيانية وان كان هو في حد ذاته كليا ومعنى الرحمن الرحيم كل منهما كلي وان منع من اطلاق الاول على غيره تعالى ثم مجرد كون المعنى كليا لا يكون موضوع المنطق لانتفاء قيد الحيثية المذكور وقد تكلم جماعة من فضلاء المتأخرين على البسملة من فن المنطق بملاحظة مناسبة ما هي التكلم على المتعلق وادراجه في القضايا الحملية قالوا ان جملة البسملة على احتمال كونها انشائية ليست قضية بالكلية لان القضية هي الخبر وعلى تقدير كونها خبرية تصلح أن تكون كلية ان قدر المتعلق يبتدئ كل مؤمن أو كل مؤمن يبتدئ أو ابتدائي أو الابتداء باللام والاضافة التين للاستغراق وشخصية ان قدر أبتدئ أو أنا مبتدئ أو ابتدائي أو الابتداء باللام والاضافة التين للعهد وجزئية ان قدر المتعلق يبتدئ بعض المؤلفين أو بعض المؤلفين يبتدئ أو بعض ابتدائي أو ابتدائي أو الابتداء باللام والاضافة التين للجنس في ضمن فرد غير معين وهذه اللام هي المسماة في اصطلاح البيانيين بلام العهد الذهني وتكون مهملة ان قدر المتعلق يبتدئ المؤمن أو ابتدائي أو الابتداء باللام والاضافة التين للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية وجوز بعضهم أن تكون كلية القضية هنا باعتبار جعل اضافة الاسم الى الجلالة استغراقية وشخصيتها باعتبار ما عهدية وأورد عليه أن مدار الكلية وغيرها على الموضوع لا على المحمول وأجيب بان المجرور وهو موضوع في المعنى والمعنى اسم الله مبدوء به ولهذا قال النحاة المجرور مخبر عنه في المعنى ونظر المنطقي انما هو للمعنى وكذا يقال في جزئيتها واهمالها على قياس ما قيل في المتعلق هذا ما قالوه وحرروه ثم طولوا البحث بذكر الموجهات واختاروا أنها من أحد الممكنتين العامة والخاصة أو مطلقة عامة وبعد أن سمعت أن هذا كله تكلف فلا مناقشة فيه مجال فان الحكم على كل ابتداء الشخص بالحصول بالتسمية بمنوع لان من المبدآت ما يحصل بدونها فان خص الابتداء بالتأليف فكذلك لجواز أن لا يكون له مؤلف غير هذا المبدوء فيه فان جعلت القضية حقيقية اندفع ذلك البحث فانه وارد على تقدير جعلها خارجية وقولهم يبتدئ كل مؤمن فيه أنه يجوز عدم ابتداء البعض في فعله بالتسمية وان حصل الابتداء بالتأليف أيضا الا أن يقال ان الشأن ذلك ثم المانع من جعلها مطلقة حينية وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع بالفعل مقيدا بحين وصف الموضوع بان يقال ان ثبوت الابتداء للمبتدئ بالتسمية بالفعل مقيد بحين وصف وهو كونه مبتدأ وفي حاشية التهذيب

ما سواه ويسمى الاول قطعيا والثاني استقرائيا والظاهر ان حصر الحصر في الاثنين أو الثلاثة عقلي اه وتقسيم أرباب الحواشي هنا الحصر الى جعلي وعقلي واستقرائي قد يقدح في جعل الحصر عقليا مع الاعتراض عليهم باسقاط الحصر القطعي وقد يجاب بان الحصر الجعلي يرجع للاستقرائي كرجوع القطعي العقلي ومن ثم جعل بعض الفضلاء أمثال هذا الحصر وهو قول المؤلفين ينحصر الكتاب في كذا وكذا حصرا جعليا واستقرائيا باعتبارين قائلا اذا قال المصنف ينحصر كتبي في أربعة أبواب مثلا فهذا الحصر بالنسبة الى المصنف جعلي وبالنسبة الى السامع استقرائي اذ السامع لا يحصل له الجزم بالانحصار بمجرد سماع قول المصنف ينحصر بل باستقراء أجزاء الكتاب حتى اذا حصل له الجزم بمجرد قوله ينحصر فالظاهر انه جعلي بالنسبة اليه أيضا اه وأما تفسير أرباب الحواشي الحصر الاستقرائي بانه تتبع افراد الشئ الخ فليس تفسيرا للحصر بل تفسير للاستقراء وأما الحصر فانه الحكم بعدم خروج المقسم عن الاقسام وتمام الكلام في حواشينا على الولدية (قوله المقصود من رسالته) لا يلزم من كونه مقصودا من الرسالة أن يكون مقصودا من العلم فان مباحث الالفاظ ليست من مقاصد علم المنطق كما سيأتي بيانه وقد جعلت هنا مقصودة من الرسالة لان المراد بالمقصود من الرسالة ما عدا الديباجة وبالمقصود من العلم مسائله كما قيل ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم فخرجت المبادي فانها ليست مقصودة بالذات بل مما يتوقف عليه المقصود ومباحث الالفاظ ملحقة بالمبادي (قوله في خمسة أبحاث) البحث في اللغة الفحص والتفتيش وفي الاصطلاح يطلق على ثلاثة معان الاول حمل الشئ على الشئ واثباته له سواء كان بديهيا أو نظريا والثاني اثبات النسبة الايجابية والسلبية بطريق الاستدلال وبينهما عموم وخصوص من وجه لتحققهما في اثبات النسبة الايجابية بالاستدلال وتحقق الاول بدون الثاني في البديهي وتحقق الثاني بدون الاول في اثبات النسبة السلبية بالاستدلال والثالث المناظرة والمباحثة قاله شاه حسين في حواشي الحاشية الاولوغية والمراد هنا المعنى الثاني لان المراد بالابحاث المسائل ولا تكون الا نظرية فان البديهيات ليست من مسائل العلوم كما نبه عليه واراده المسائل من الابحاث مجاز من اطلاق اسم الحال واراده المحل لان المسائل أعني القضايا يحل لذلك الاثبات لها كون متعلقه وهو الثبوت بعض أجزائها وأما المعنى الثالث فهو الجاري على ألسنة النظار في نحو قولهم وفيه بحث والذي تحرر بعد المباحثة كذا ونحو ذلك (قوله وبحث التصورات) الاولى ان يقول وبحث المعرفات الا أن يقال انه أراد هنا بدليل ان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما عدا ذلك الخاص (قوله مستعينا بالله) أي طالبا منه المعونة والاقدار في جميع أموري كما يؤخذ من حذف المعمول (قوله انه مفيض الخير والجود) مفيض اسم فاعل من أفاض أي أعطى بكثرة والجود اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على وجه ينبغي وعطفه على الخير من عطف الخاص على العام لان الخير يعم الجود وغيره كدفع المضار (قوله الكليات الخمس) وجه انحصار الكلي فيها ان الكلي اما أن يكون تمام الماهية أو جزءها أو خارجا عنها فان كان الاول فهو النوع وان كان الثاني فان كان يصدق عليها وعلى غيرها فهو الجنس والا فهو الفصل ان كان خارجا عنها فان كان يقع في جواب أي شئ هو فهو الخاصة أولا يقال في الجواب أصلا فهو العرض العام (قوله الجنس) قدمه على النوع لانه جزء منه والنوع كله والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا وقدمه أعني الجنس على الفصل لانه يقال في جواب ما هو بخلاف الفصل وقدمه على الخاصة لانه جزء الماهية وهي خارجة وعلى العرض العام لانه يقال في الجواب والعرض العام لا يقال في الجواب أصلا وكان مقتضى دليل تقديم الجنس على النوع ان يقدم الفصل عليه لانه جزؤه والنوع كله والجزء مقدم على الكل لكن يقال لما كان النوع يقال في جواب ما هو والفصل يقال في جواب أي شئ هو قدم عليه لان المقول في جواب ما هو أولى بالتقديم منه وقدمه أعني الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وهما عرضيان وقدم الخاصة على العرض العام لانها تقال في جواب أي شئ هو بخلافه فانه لا يقال في الجواب أصلا كذا في الحاشية ولا يخفى ما فيه من التكرار مع ان ما علل به تقديم الجنس على النوع انما يحسن ان لو كان المقام مقام بيان الكليات والمقام هنا لمجرد العدد فلا يحسن التعليل المذكور ودعوى أولوية ما يقال في

في رسالته في خمسة أبحاث بحث الالفاظ وبحث الكليات الخمس وبحث النصورات وبحث القضايا وبحث القياس (مستعينا بالله تعالى) أي طالبا منه المعونة على اكمالها (انه مفيض الخير والجود) أي العطاء على عباده هذا (ايساغوجي) هو لفظ يوناني معناه الكليات الخمس الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وقيل معناه المدخل أي مكان الدخول في المنطق سمي ذلك به باسم الحكيم الذي استخرجه ودونه وقيل باسم متعلم كان يخاطبه معلمه في كل مسئلة بقوله يا ايساغوجي الحال كذا وكذا وفي نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير

لبعض المتأخرين نقلا عن بعض الافاضل صحة جعل القضية مهملة ان كانت أل للجنس ولو على سبيل الاحتمال بان
كانت أل للجنس فقط أو محتملة له ولغيره من العهد أو الاستغراق اه وفيه أنه معنى لم يذكره أرباب العربية مع أن
هذه المباحث المذكورة لا تبنى الا على أمور محققة وفيها أيضا استظهر بعضهم أن تكون وقتية مطلقة بان
يقال ابتدائى كائن بسم الله بالضرورة فى وقت مالان الوقتية المطلقة أخص من المنتشرة المطلقة ويلزم من وجود
الاعم وجود الاخص وكذا يصح أن تكون وقتية بأن يقال ابتدائى كائن بسم الله الخ بالضرورة وقت الامتثال
بالحديث لا دائما وأن تكون منتشرة بأن يقال ابتدائى كائن بسم الله بالضرورة وقتا ما لا دائما اه وفيه أن المراد
بالضرورة هو الوجوب العقلى وهو امتناع الانفكاك عن الشئ وثبوت الابتداء بالبسملة وقت الامتثال ليس
واجبا عقليا لانه ممكن الانفكاك ولا واجبا شرعيا أيضا اذ هو مندوب وحينئذ لا تدخل هذه فى أقسام الضروريات
ولا الدوائم بحال (قوله الحمد لله) . ان جعلت الجملة خبرية فهى قضية شخصية أو اسنغراقية فكلية أو جنسية
فمهملة أو للجنس فى ضمن فرد غير معين فجزئية لكن مقام الحمد يأبى هذا الاحتمال وان صح فى نفسه ونقل محشى
التهذيب عن شيخه العلامة العدوى أن أل ان كانت جنسية تكون القضية شخصية لان الجنس هو الحقيقة
المعينة فى الذهن أى المشخصة فيه اه ولا يساعده اصطلاحهم فان القضية الشخصية ما كان موضوعها جزئيا
حقيقيا كما فى الحواشى الغجية ومدخول أل الجنسية ليس كذلك بل هو كلى واعتبار تشخصه الذهنى لا يصيره
جزئيا والا لزم أن لا يكون للكليات وجود أصلا فان وجودها ذهنى لا غير وهو البتة متشخص ضرورة تشخص
الاعراض بتشخص محالها قال ملا زاده فى شرح القسم الثانى من هذا الكتاب المسمى بالهداية فان قيل المعنى
المعقول فى النفس صورة شخصية فى نفس شخصية فكيف يكون كليا قلنا كونه صورة شخصية فى نفس شخصية
باعتبار ذاته وكليته أعنى مطابقته للجزئيات بالمعنى المذكور باعتبار أنه مثال للموجود الخارجى غير متأصل
فى الوجود فلا تنافى بينهما لاختلاف الاعتبارين (قوله الذى منح) يتوصل بذكر الموصول الى وصف المعارف
بالجمل كما يتوصل بلفظ أى لنداء ما فيه أل وبذى الموصف بأسماء الاجناس ومعلوم أن الموصول مع صلته
فى قوة المشتق أى المانح ولم يعبر به بناء على ما قال القاضى أبو بكر من أن كل لفظ دل على معنى ثابت لله تعالى
جاز اطلاقه عليه بلا توقيف اذا لم يكن اطلاقه موهما لما لا يليق بكبريائه فمن ثم لم يجز أن يطلق عليه لفظ العارف
لان المعرفة قد يراد بها علم يسبقه غفلة ولا لفظ الفقيه لان الفقه فهم غرض المتكلم من كلامه وذلك مشعر
بسابقة الجهل الى آخر ذلك من الالفاظ الموهمة عملا بما يقتضيه المقام من الاطناب مع ما فيه من التنبيه على
أن عطاياه تعالى ومنحه لعبيده مقررة فى ذهن كل واحد وافتقاره فى جميع شؤونه وأحواله اليه تعالى شاهد
عدل على ذلك فان أصل وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما
عليه بحكم حاصل له ولهذا كانت الموصولات معارف فاذا قلت لقيت من ضربته معناه لقيت الانسان المعهود
بكونه مضروبا لك ومنح بمعنى أعطى عداه بالباء لتضمنه معنى خص وهى داخلة على المقصور كما هو الفصيح
(قوله أحبته) أصله أحببة أفعلة جمع قلة مستعمل فى جمع الكثرة بمجاز الفرينة المقام ويصح استعمال
جمع القلة فى حقيقته فان القلة والكثرة من الامور الاضافية وأحباب الله اما أن يراد بهم مطلق المؤمنين
أو خواصهم ولا شك أن الاول بالنسبة الى ما سواهم من الكفار قليلون وان كانوا فى أنفسهم كثيرين ففيه تلميح
لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام أنتم فى سوادكم من الامم الحديث والثانى أيضا قليل بالنسبة للعوام ففيه
تلميح لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام رب أشعث أغبر ذى طمرين لا يؤبه له الحديث ومفرد أحبة حبيب على وزن فعيل
بمعنى مفعول أو فاعل أى محب بفتح الحاء أو بكسرها فهو من الثلاثى المزيد أعنى أحب أو حاب ومحبوب ان
كان من الثلاثى المجرد أعنى حب وهى لغة فى أحب وعليها قول ابن هشام فى متن القواعد عمدتها عمل من طبن لن
حب ومجيء مفعول من الثلاثى هو القياس والاصل ورب جاء لغيره كما قالوا أحبه فهو محبوب واستعمال
محب فيه على الاصل قليل كما فى قول عنترة

ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم

بغداد فجاءها وباشر القاء الدروس بها وأعجب به أهل العراق وارتفعت عندهم منزلته ثم ترك جميع ما كان
عليه وسلك طريق الزهد وقصد الحج فسار حتى توجه الى الشأم فأقام بمدينة دمشق مدة يذكر الدروس
فى زاوية الجامع الغربية منه وانتقل منها الى بيت المقدس واجتهد فى العبادة وزيارة المشاهد والمواضع المعظمة
ثم قصد مصر فأقام بالاسكندرية مدة ويقال انه قصد منها الركوب فى البحر المغرب على عزم الاجتماع بالامير
يوسف ابن تاشفين صاحب مراكش فبينما هو كذلك اذ سمع نعى يوسف فصرف عزمه عن تلك الناحية ثم عاد الى
وطنه طوس واشتغل بنفسه وصنف الكتب النفيسة فى عدة فنون منها البسيط والوسيط والوجيز والخلاصة
فى الفقه ومنها احياء علوم الدين وله فى أصول الفقه المستصفى والمتحول والمنخول فى علم الجدل وتهافت الفلاسفة
ومحل النظر ومعيار العلم والمقاصد والمضنون به على غير أهله والمقصد الاقصى فى شرح أسماء الله الحسنى
ومشكاة الانوار والمنقذ من الضلال وكتبه كثيرة وكلها نافعة ثم ألزم بالعود الى نيسابور والتدريس بها
بالمدرسة النظامية فأجاب الى ذلك بعد تكرار المعاودة ثم ترك ذلك وعاد الى بيته فى وطنه واتخذ خانقاه للصوفية
ومدرسة للمشتغلين بالعلم فى جواره ووزع أوقاته على وظائف الخير من ختم القرآن ومجالسة أهل القلوب
والجلوس للتدريس الى أن انتقل الى ربه ويروى له شعر فمن ذلك ما نسبه اليه الحافظ أبو سعيد السمعانى فى الزيل

وحصر المصنف المقصود

وهو قوله حلت عقارب صدغه فى خده * تسرنجل به عن التشبيه
ولقد عهدناه يحل ببرجها * ومن العجائب كيف حلت فيه

ونسب اليه العماد الاصفهانى فى كتاب الخريدة هذين البيتين

هبنى صبوت كما تروون بزعمكم * وحظيت منه بلثم خد أزهر
انى اعتزلت فلا تلوموا انه * أضحى يقابلنى بخد أشعر

وكانت ولادته سنة خمسين وأربعمائة وتوفى يوم الاثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة
بطوس ورثاه الشعراء بمراثى كثيرة منها قول الابيوردى

مضى وأعظم مفقود دفعت به * من لا نظير له فى الناس يخلفه

وطوس بضم الطاء المهملة وسكون الواو وبالسين المهملة ناحية بخراسان والغزالى بفتح الغين المعجمة وتشديد
الزاى وبعد الالف لام هذه النسبة الى الغزال على عادة أهل خوارزم وجرجان فانهم ينسبون الى القصار
القصارى والى العطار العطارى وقيل ان الزاى مخففة نسبة الى غزالة وهى قرية من قرى طوس وهو خلاف
المشهور ولكن هذا قاله السمعانى فى كتاب الانساب هكذا ذكر ابن خلكان وهو ثقة فى التاريخ فلينظر هذا
مع ما قيل الغزالى بالتشديد نسبة الى غزالة هذا هو المشهور والحق انه بالتخفيف نسبة الى الغزل وذلك ان ابن
المقرى رآه فى البرية بمرقعة وعكاز وقد ترك الافتاء والتدريس فسأله عن سبب ذلك فقال

تركت هوى ليلى وسعدى بمعزلى * وعدت الى محبوب أول منزل
وناديت بالاشواق مهلا فهذه * منازل من نهوى ورويدك فانزل
غزلت لهم غزلا رقيقا فلم أجد * لغزلى نساجا فكسرت مغزلى

ومن وقف على التاريخ يعلم ان ابن المقرى متأخر فى الزمن عن الغزالى ولم يكن فى عصره فان ابن المقرى صاحب
الروض مات عام سبع وثلاثين وثمانمائة كما نقله السيوطى فى رسالته المسماة بالقول المشرق فى تحريم
الاشتغال بالمنطق (قوله معيار العلوم) أى ميزانها التى تعرف بها الافكار الصحيحة من الفاسدة لعرضها على
قواعده فما وافقها فصحيح والا فافسد فهذا قول نظير قول الخزرجى

وللشعر ميزان تسمى عروضه * بها النقص والرجحان يدرى بها الفتى

(قوله وحصر المصنف المقصود الخ) قال فى الحواشى الغجية المشهور ان الحصر ينحصر فى قسمين عقلى
واستقرائى لانه ان كان بحيث يجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة مع قطع النظر عن الامور الخارجة
عنه فهو عقلى والا فهو استقرائى ومنهم من قسم القسم الثانى الى ما يجزم العقل به بالدليل أو التنبيه والى

ونحوهما والايصال الى الحقيقة المعرفة لا يلحق المعلوم التصوري الا بواسطة انه حد فاذا خلنا الايصال عليه وقلنا هذا المعلوم ونحو فهذا المحمول عرض غريب لحقه بواسطة أمر أخص اذ المتصور أعم من أن يكون حدا أو رسما مفردا أو مركبا وكذا الانعكاس الى السالبة الضرورية في قولنا مثلا السالبة الضرورية تنعكس سالبة ضرورية لا يعرض المعلوم التصديقي الا لانه سالبة ضرورية وهو أمر أخص اذ المعلوم التصديقي أعم من أن يكون موجبة أو سالبة ضرورية أو غيرهما وان أريد ما صدقت هي عليه يلزم أن تكون جميع الحدود والحجج المستعملة في العلوم موضوع المنطق وظاهر انه لا يبحث عن أحوالها في تلك العلوم فلا يقال مثلا في العلم الذي أوردت هي فيه ان هذا موصل أو كذا وأجيب بأن المراد ما صدقت هي عليه لكن من حيث انها توصل الى تصور تا أو تصديق تا لا تصور ونصديق بخصوص والحدود والحجج المستعملة في العلوم لا دخل لخصوصياتها في الايصال الى مطلق التصور والتصديق بل انما توصل اليه من حيث انها حدود وحجة وهي بهذه الحيثية موضوع المنطق فيبحث عن أحوالها وذهب أهل التحقيق الى أن موضوعه المعقولات الثانية لا من حيث انها ماهي في أنفسها ولا من حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وظيفة فلسفية بل من حيث انها توصل الى المجهول أو يكون لها نفع في ذلك الايصال اما تصور والمعقولات الثانية فهو أن الموجود على نوعين في الخارج وفي الذهن فكما ان الاشياء اذا كانت موجودة في الخارج يعرض لها في الوجود الخارجي عوارض مثل السواد والبياض والحركة والسكون كذلك اذا تمثلت في العقل عرضت لها من حيث انها متمثلة في العقل عوارض لا يحاذى بها أمر في الخارج كالكلية والجزئية فهي المسماة بالمعقولات الثانية لانها في المرتبة الثانية من التعقل وأما التصديق بموضوعيتها فلان المنطق يبحث عن أحوال الذاتي والعرضي والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام والحد والرسم والجليلة والشرطية والقياس والاستقراء والتمثيل من الجهة المذكورة ولا شك انها معقولات ثانية فهي اذا موضوع المنطق قال مير زاهد في حاشيته على حاشية الدواني على التهذيب ومما ينبغي أن يعلم أن المعقول الثاني وهو ما يكون الذهن فقط ظرفا لعروضه على قسمين الاول أن لا يكون الوجود الذهني شرطا للعروض كالوجود والكلية ونحوهما والثاني أن يكون شرطا له كالكلية والجزئية ونظائرهما وموضوع المنطق هو القسم الثاني (قوله أوردنا فيها) أي ذكرنا والظرفية من ظرفية المدلول في الدال أو المفصل في المجمل أو الجزئي في الكلي بناء على جعل الديباجة جزأ من الرسالة (قوله ما يجب اصطلاحا) قيد الشارح الوجوب بالاصطلاح لقول المصنف ان يبتدئ وحينئذ فالمراد بالوجوب الاستحسان وأما تعلم المنطق للاقتدار على حل شبه أهل الاهواء وتقرر الادلة وتفصيلها فواجب على سبيل فرض الكفاية والخلاف في جواز تعلمه محمول على المختلط بقواعد الفلاسفة ككتب ابن سينا وغيره من المتقدمين أما ما خلا عنها كالشمسية والمطالع وغيرهما فليس من محل الخلاف قال في الحاشية فان قلت يفهم من هذا الكلام ان الشروع في كل واحد من العلوم يتوقف على معرفة هذه الاصطلاحات وهو ظاهر الفساد قلنا هذا من باب الترغيب اه وأقول الحامل له على ذلك جعل أل في العلوم استغراقية كما يفيده قوله كل واحد من العلوم وليس كذلك بل هي عهدية والمعهود العلوم الحكمية لان الحكمة جعلوا هذا العلم مقدمة وآلة لها كما صرح بذلك ويؤيده ان كل كتاب مؤلف في الحكمة يصدر بقسم المنطق حتى هذه الرسالة كما ذكرنا ذلك سابقا (قوله قال الغزالي) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الملقب بحجة الاسلام زين الدين الطوسي الفقيه الشافعي لم يكن للطائفة الشافعية مثله في عصره اشتغل في بدء أمره بطوس على أحمد الراكداني ثم قدم نيسابور واختلف الى دروس امام الحرمين وجد في الاشتغال حتى تخرج في مدة قريبة وصار من الاعيان المشار اليهم في زمن أستاذه وصنف في ذلك الوقت وكان أستاذه يمدح به ولم يزل ملازما له الى أن توفي فخرج من نيسابور الى العسكر ولقي الوزير نظام الملك فأكرمه وعظمه وبالغ في الاقبال عليه وكان بحضرة الوزير جماعة من الافاضل فجرى بينهم الجدال والمناظرة في عدة مجالس وظهر عليهم واشتهر اسمه وسارت بذكره الركبان ثم فوض اليه الوزير تدريس المدرسة النظامية ببغداد

أوردنا فيها ما يجب اصطلاحا (استحضاره لمن يبتدئ في شئ من العلوم) فقد قال الغزالي من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه وسماه معيار العلوم

بل استغواته بمحبوب كبيرا كما استغووا باسم فاعل حب الذي هو الثلاثي بحب الذي هو الرباعي عن حاب وتمام ذلك في حواشي لامية الافعال أي من يحب الله وبحبه الله فهما متلازمان فمحبة الحق سبحانه وتعالى للعبد ارادته لانعام مخصوص عليه كما ان رحمته ارادته الانعام فارادة الحق سبحانه أن يوصل العبد للثواب وللانعام تسمى رحمة وارادته سبحانه صفة واحدة فبحسب تفاوت متعلقاتها تختلف أسماؤها فاذا تعلقت بالعقوبة تسمى غضبا واذا تعلقت بعموم النعم تسمى رحمة واذا تعلقت بخصوصها تسمى محبة وقيل محبة الحق للعبد مدحه له وثناؤه عليه بالجميل فتعود لصفة الكلام وقيل هي من صفات الافعال فهي أحباب مخصوص وهالة مخصوصة يرقيه اليها وأما محبة العبد لله تعالى فحالة يجدها في قلبه تلطف عن العبارة تحمله تلك الحالة على التعظيم له وايثار رضاه وقلة الصبر عنه والاحتياج اليه وعدم الفرار من دونه ودوام الائتناس بدوام ذكره بقلبه قال العارف السهروردي في الباب الحادي والستين من كتاب العوارف ما حاصله ان المحبة التخلق بأخلاق الله ومن ظن من الوصول غير ما ذكرنا أو تخيل له غير هذا القدر فهو متعرض لمذهب النصارى من اللاهوت والناسوت (فائدة) قال الصلاح الصفدي في شرح لامية العجم حضرت يوما في صف مجلس الشيخ أبي الحسن علي بن الصباغ الغاسي وقد عمل درسا عاما تكلم فيه على سورة الصف واستطرد الكلام على قوله الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك فقال ذهب بعض الصوفية في هذا الى أنه فان لم تكن يعني غبت عن وجودك ولم تكن رأيته وحسن ذلك واستحسنه من حضر فقلت ان هذا حسن لو ساعده الاعراب عليه فان حذا شرط وجوابه وهما مجزومان فيكون اللفظ الصحيح فان لم تكن تره حتى يصح المعنى فاعترف بذلك اه قال البدر الدماميني في حاشيته على ذلك الكتاب انما تصح هذه الدعوى التي عارض بها الصفدي ان لو كان فعل الجواب في هذه الصورة مما يجب جزمه وهو ممنوع وقد نص الامام جمال الدين بن مالك في التسهيل على أن الشرط اذا كان منفيا بلم جاز رفع الجواب بكره وكفانا به حجة على أن الشراح قبلوا هذا الكلام منه ولم يتعقبوه وعليه فيصح قولنا ان لم يقم زيد يقوم عمرو ويتخرج عليه الحديث فلا يكون رفع الفعل المضارع الذي هو تراه مانعا من دعوى كونه جوابا للشرط الذي هو فان لم تكن (قوله باللطف والتوفيق) اللطف معناه الرأفة والرفق والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد وهي عند الاشاعرة العرض المقارن للفعل فلا يدخل الكافر وقد تطلق القدرة على الاستطاعة وباعتبارها يتعلق التكليف فلها اطلاقان عند المتكلم ثم من لوازم الرأفة والرفق انفعال النفس فيؤخذ في حقه تعالى باعتبار غايته التي هي الاحسان أو ارادة الاحسان وأورد أن اللطف لا يختص بمن أحبه الله قال تعالى الله لطيف بعباده فيشمل الكفار فكيف يضمن مخصص والجواب أن الخصوصية ليست باللطف فقط بل باللطف والتوفيق معا وأما قول المحشي ان أل في اللطف للكمال ففيه أن جعل أل للكمال لبس من المعاني التي تكلم عليها علماء العربية وان اشتهر على ألسنة كثير واعلم أن الباء تدخل على المقصور والمقصور عليه لكن قال السيد ان الباء التي هي صلة التخصيص وما تصرف منه لا تدخل الا على المقصور عليه فان جاء ما ظاهره دخولها نيه على المقصور ضمن معنى التميز وجعلت الباء صلة المضمر وقدر للمضمر فيه صلة أخرى فيقال في نحو تخصك بالعبادة نميزك بها مخصصين اياها بك اه (فائدة) التضمين وكذا الحذف والايصال. وقد يسمى هذا بالنصب على نزع الخافض سماعي لا قياسي صرح به في مغني اللبيب وحواشي شرح المفتاح ولكنهما لشيوعهما صارا كالقياسي حتى كثر من العلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه اه ذكره المنلازاده في حاشية شرح السعد على تصريف العزي (قوله وبسرلهم) أي سهل نفعل من اليسر ضد العسر وضمير لهم يعود للاجنبة المذكورين والسلوك المرور والدخول قال في الصحاح سلكت الشئ في الشئ سلكا بالفتح فانسلك أي أدخلته فيه فدخل وفيه لغة أخرى سلكته سلوكا (قوله سبيل التصور) السبيل الطريق يذكر ويؤنث وجمع المذكر سبل بضمتين والمؤنث سبول ويطلق على السبب ومنه قوله تعالى باليتني اتخذت مع الرسول سبيلا والتصور يفسر بحصول صورة الشئ في العقل فليس معنى تصور الشئ الا أن ترتسم

بالطف والتوفيق وبسر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق